

تحرك عاجل

إعدام ثلاثة رجالٍ رمياً بالرصاص بالبحرين

في 27 يوليو/تموز 2019، أُعدم علي محمد حكيم العرب، وأحمد عيسى أحمد عيسى الملاي، ورجل آخر رمياً بالرصاص في سجن جو، بجنوب العاصمة المنامة؛ إذ أيدت محكمة التمييز بالبحرين في 6 مايو/أيار 2019 أحكام الإدانة والإعدام بحق علي العرب وأحمد الملاي. فقد أُدين الرجلان، عقب محاكمة جماعية جائرة، بتهم تضمنت "تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية"؛ كما تعرضا للتعذيب والمعاملة السيئة على أيدي ضباط الأمن. وكان الرجل الثالث قد أُدين بالقتل في قضية أخرى.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

في صباح 27 يوليو/تموز 2019، نفذت السلطات البحرينية الإعدام بحق علي محمد حكيم العرب وأحمد عيسى أحمد، البالغين من العمر 25 و24 عامًا على التوالي إلى جانب رجلٍ آخر، رمياً بالرصاص في سجن جو، على الرغم من الضجة العالمية التي أثّرت لإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم. وكما يرد في القانون البحريني، استُدعت أسرنا الرجلين في اليوم السابق لإعدامهما، قبل تنفيذ الإعدام بوقت قصير لزيارتها للمرة الأخيرة بسجن جو جنوب العاصمة المنامة، وسط وجود أممي مكثف.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية، و"المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعدام خارج القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو التعسفية"، بيانات أدانوا فيها تصرفات السلطات البحرينية، للضغط على ملك البحرين لإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام.

وكانت قوات الأمن قد اعتقلت علي العرب وأحمد الملاي في عمليتين منفصلتين في 9 فبراير/شباط 2017 بعد هروب عددٍ من السجناء من سجن جو قبل ذلك بأيامٍ قليلة، مما أفضى إلى مصرع رجل شرطة.

وتعرض الرجلان للتعذيب على أيدي عناصر مديرية التحقيقات الجنائية، وتضمن ذلك ضربهما وصعقهما بالصدمات الكهربائية. كما انتزع عناصر المديرية أظافر قدمي علي العرب، وأرغم كلاهما على توقيع "اعترافات"، والتي أخذت بها المحكمة لاحقًا لإدانتهم وإصدار الحكم ضدهما.

وكان علي العرب وأحمد الملاي قد حوكما إلى جانب 58 متهمًا آخرين على خلفية تهمة تضمنت "تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"تلقي تدريب على استخدام السلاح والمتفجرات"، و"القتل والشروع بقتل أفراد الشرطة". وفي 6 مايو/أيار 2019، أيدت محكمة التمييز الأحكام الصادرة والتي جاء من بينها الحكم بإعدام علي العرب وأحمد الملاي.

وكان آخر أحكام الإعدام قد نُفذ في 15 يناير/كانون الثاني 2017 بعد توقف دام ما يقرب من سبعة أعوام، وذلك عندما أُعدم ثلاثة رجال بحرينيين عقب محاكمة فادحة الجور. علماً أن البحرين دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يقر بالحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة الذي يتضمن الحق في عدم إجبار الفرد على الإدلاء بشهادة تدينه أو على الاعتراف بالجُرم. كما صرحت "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" بأن "إصدار حكم الإعدام في ختام محاكمة لم تُراع فيها أحكام العهد [الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، يشكل انتهاكًا للمادة 6 منه [أي الحق في الحياة]".

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علي محمد حكيم العرب وأحمد عيسى أحمد الملاي (صيغ المذكر)

هذا التحديث الرابع والأخير للتحرك العاجل UA 69/17

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/0341/2019/en/>